الوســم
في المعجـم المدرسيّ[1]

سلام بزي حمـزة
مركز البحث في المصطلح والترجمة
شعبة العربيّة - مركـز اللّغات
جامعة ليون 2 - فرنسا

الملخّـص

لم يحظَ الوسم بعناية الباحثين العرب المعاصرين على الرغم من كثرة الدراسات التي اهتمت بالمعجم العربي القديم والحديث. وربما يكون هذا الإهمال صدى لإهمال المعجميين أنفسهم لهذا الجانب في صناعة معاجمهم. يستوي في هذا المعجم المدرسي والمعجم الموجه للباحثين؛ فليس في ترتيب المعاجم العربية حيز هام لإعداد السمات المصاحبة للمداخل وترتيبها، فقد تغيب السمات في بعضها، ويدخل كثير من التخليط والاضطراب في بعضها الآخر. وليس هذا الاضطراب إلا وجها من وجوه غياب الدقة والصرامة والضبط في الترتيب والتبويب وفي صناعة المعجم بشكل عام.

ليس في دراسات المعاصرين، في علمنا، احتفاء بهذا الجانب من جوانب البحث المعجمي على الرغم من كثرة ما كتب عن المعجم العربي. ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على هذا الجانب المهمل من جوانب التصنيف، وإلى النظر في هذه المسألة في المعاجم المدرسية العربية معتمدا على المشهور منها؛ فهو لا يهتم إذن بترتيب المداخل نفسها في المعجم، بل بجانب من جوانب ترتيب المادة في هذه المداخل، وهو الوسم الذي يلحق عادة بالمدخل مباشرة قبل الشروع في تعريف اللفظ، وشرح معانيه، وتوصيف مادته، وتقديم الأمثلة والشواهد عليه.

Résumé

L'étiquetage n'a pas eu l'attention qu'il mérite de la part des chercheurs arabes contemporains, et ce malgré le nombre important d'études qui se sont intéressées au dictionnaire arabe ancien et contemporain. Ceci pourrait être la conséquence de la négligence des lexicographes eux-mêmes de cet aspect dans la conception de leurs dictionnaires. Cet aspect est négligé dans les dictionnaires scolaires ainsi que ceux destinés aux chercheurs, puisque nous remarquons l'absence dans le classement des dictionnaires arabes d'une part importante de la conception de l'étiquetage accompagnant les entrées et leur classement. En effet, quelques unes des étiquettes sont absentes et la confusion caractérise d'autres. Cette confusion n'est qu'un aspect parmi ceux caractérisés par l'absence de précision, de rigueur et de maîtrise dans le classement, la partition et la conception du dictionnaire, de façon générale.

Cette recherche a pour objectif de mettre l'accent sur cette partie absente de la classification et ce en décrivant l'étiquetage, qui est souvent lié directement à l'entrée lexicale.

Abstract

Arab contemporary researchers have not devoted enough attention to tagging, though many studies have focused on the ancient and contemporary Arabic dictionaries. This may be due to the fact that the lexicographers themselves have neglected this aspect in designing their dictionaries. In fact, both the school dictionaries and those designed for researchers show this aspect, since we note the absence in the classification of the Arabic dictionaries of an important share of the tagging conception which characterize the entries and their ranking. In fact, some tags are absent and others are misleading.

This research focuses on this aspect which is neglected in the classification by dealing with tagging which is most of the time related to the lexical entry.

1. الوســم

1.1. مـا الوســم ؟

في كتاب العين للخليل أنّ "الوسْمَ أثَرُ كَيٍّ". وبعيرٌ موسومٌ : وُسِمَ بِسِمةٍ يُعرَفُ بها، من قطْعِ أذنٍ أو كيٍّ". وفي لسان العرب لابن منظور عن الليث أن الموسوم ما "وُسِمَ بسِمةٍ يُعرَف بها، إما كَيَّةٌ، وإما قطْعٌ في أُذنٍ، أو قَرْمَةٌ تكون علامةً له"؛ فللفظ الوسْم إذن معنيان :

- أولهما عمليةُ الكي، أي وضْعُ العلامة لأن الوسْم مصدرٌ لفعل (وَسَمَ) الذي يعني، كما يقول المعجم الوسيط: "كواه فأثَّر فيه بعلامة"

- وثانيهما أثرُ الكَيِّ أي العلامةُ نفسُها؛ لأن المصدر قد يُستخدَمُ ويرادُ منه العملُ، كما هو الحال في المعنى الأول، أو يرادُ منه نتيجتُه. وقد توسَّع هذا المعنى ليصبح الوسْمُ كلَّ علامةٍ سواءٌ أكانت بالكَيِّ أو بغيره. وجمْعُ الوسْمِ (وسوم). وحين يُطلقُ لفظُ الجمعِ (وسوم) فلا يراد به إلا النتيجة.

ونحن نستخدم الوسْم هنا بالمعنى الأول، ونعني به العمليةَ التي تقوم على وضْعِ العلامة على الشيء ليُعرَف بها. ونعرِّفُه اصطلاحا بأنه العملية التي يقوم فيها صاحبُ المعجم بوضْعِ علامات يسِمُ بها مداخله. وقد شاع في صناعة المعاجم وضعُ علاماتٍ اصطلاحية تأخذ أشكالا مختلفة قد تكون إلى جانب المدخل الرئيسي، أو إلى جانب المداخل الفرعية، أو في شرح المداخل. وتقدِّم هذه العلامات عددا من المعلومات الواصفة، وتنظِّم العلاقات في داخل المادة المعجمية.

2.1. أشكال الوسم

لا بد لكل صناعة من الصنائع من أدوات ومن مصطلحات تؤسس بها لصناعتها. ويمكن اعتبار هذه العلامات وتلك الوسوم على اختلاف أنواعها ووظائفها بمنزلة ما يقوم مقام أدواتِ الصناعةِ المعجمية ومصطلحاتها؛ لأنها اللغة الواصفة التي يستعين بها المعجمي في تقديم مداخله وتعريفها، ويأخذ هذا الوصف ثلاثةَ أشكال رئيسة :

- الشكل الأول استخدام اللفظ بصريح العبارة. وقد يكون هذا اللفظُ كلمةً مفردةً بسيطة من مفردات اللغة، وقد يكون عبارةً مركبة من كلمتين أو أكثر، أو جملةً كاملة قد تطول وقد تقصُر. ويستخدم صانع المعجم هذه الألفاظ بمعانيها المتعارَف عليها في اللغة، أو يجعلُ لها دلالةً اصطلاحيةً خاصة. ومن أمثلة هذا الشكل الأول في المفردات البسيطة وسْم رائد الطلاب للضَّبُع بأنها (مؤنثة)، ووسْمُ المعتمَد للسِكّين بأنه (مذكَّر). ومن أمثلة العبارات وسْم المعتمَد لـِ (الفاعل) الذي يعني "ما أُسنِد إليه فعل تام معلوم مقدَّم عليه" بأنه مصطلح (في النحو) ، وللزِّحاف الذي يعرِّفه بأنه "تغيير يلحق ثاني الأسباب [..] "بأنه مصطلح (في عِلْم العَروض). ومن أمثلة الجمَل وسْمُ رائد الطلاب للسكين بأنه (يُذكَّرُ ويُؤَنَّث).

- الشكل الثاني قائم على اختصار الشكل الأول، والاستغناءُ عن الكلمةِ الواصفة بحرْفٍ من حروفها، أو بعدد من هذه الحروف. ومن أمثلة هذا الشكل استخدامُ المتقَن للجيم (ج) وسْما للجمع، واستخدام منجد الطلاب للميم والعين (مع) وسْماً لما هو (معروف)، والميم والفاء والعين (مفع) وسْماً لاسم المفعول.

- أما الشكل الثالث فقائم على استخدام الرموز، وهي أرقامٌ وعلامات خطية لا تتوسل بألفاظ اللغة ومختصراتها، كالخط (–) والنقطتين (:)، والمزدوجين (" ")، والقوسَين، والدائرة، والسهم، وغير هذا من الرموز الخطية التي يستعين بها المعجمي في وصفه لمادته. ومن أمثلة هذه الرموز استخدام رائد الطلاب للأرقام (1) و (2) و (3) في وسْم المعاني المختلفة لفعل (شَعِثَ)، واستخدام الوجيز للنقطتين (:) بعد كل مدخل من مداخله لوسْم التعريف الذي يعتمده لهذا المدخل، واستخدام المعاجم للخط الذي تعلوه فتحة أو ضمة، أو تحته كسرةٌ للدلالة على أنَّ عين الفعل المضارع من الفعل مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة.

3.1. أنواع الوسم ووظائفه

تقوم الوسوم على اختلاف أشكالها وصوَرها بوصْفِ المادة المعجمية. وهي تؤدي عددا من الوظائف التي يمكن أن نُجمِلَ أهمَّها في ثلاثة أنواع رئيسة :

- يقوم النوع الأول من الوسوم بوظيفة لغوية هي الوصف النحوي. ونحن هنا لا نريد النحو الذي هو قسيم الصرف، فلا يُعنى إلا بالتراكيب، بل نريد النحو بمعناه الواسع الذي في كتب النحو عموما والذي يشمل جوانب الوصف اللغوي من نحو وصرف وأصوات وغير ذلك. وإنما تحدثنا عن وظيفة نحوية لأن هذه الوسوم تقدِّمُ وصْفاً نحوياً للوحدة المعجمية في ما يتعلق بأصواتها، وتصريفها وانتمائها المقولي إلى قسم من أقسام الكلام، وغير ذلك. والغاية من الوسوم هنا أنْ تُستخدَمَ الوحدةُ المعجميةُ استخداما مضبوطا يوافقُ قواعدَ اللغة وأصولَها؛ فيشار مثلا إلى كيفية نُطق الكلمة بكتابتها كتابة صوتية لأن المنطوق قد يخالف المكتوب، فقد يكون في الكلمة حرف مكتوب ليس له دورٌ في النطق، أو لا يكون في الكلمة المكتوبة حرفٌ يقابل صوتاً من أصواتها. كما يُشارُ في الوسم إلى المقولة النحوية للكلمة، فيشار إلى أنها اسمٌ، أو فعلٌ، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو غير ذلك من أقسام الكلام، لأن لدلالة الكلمة ارتباطا بطبيعتها وانتمائها إلى قسم من أقسام الكلام، ولأن طبيعتها هذه تحدد استعمالها في التركيب النحويً. وقد يُفصَّل هذا الانتماء المقولي، فيُشار إلى أن الفعل فعل لازم أو متعدٍّ، أو قد يُستخدَم لازما ومتعدِّيا. كما يفصَّل الانتماء المقولي للاسم فيشار في وسمه إلى نوعه وإلى عدده؛ فيقال عنه إنه مذكر أو مؤنث، ويقال عنه إنه مفرد أو مثنى أو مجموع. فإن كان الانتقال من نوع إلى نوع، ومن عدد إلى عدد قياسيا اكتفى المعجم بالوسم، وإن كان مسموعا غيرَ قياسي نصَّ على مؤنث المذكَّر، وعلى جمع المفرد، وغير ذلك.
- ويقوم النوع الثاني من أنواع الوسوم بوظيفة علمية موسوعية حين يكون المدخلُ مصطلحا علميا أو فنيا، فتكون له بالتالي دلالة مخصوصة وإحالة

إلى مرجع يتفق عليه أهل الاختصاص في ما بينهم قد لا يستخدمه الناس في لغتهم العامة، أو قد لا يوافق المعنى الذي يستخدمونه تمام الموافقة. ويأتي الوسْمُ هنا ليحدد انتماء المصطلح إلى حقل من حقول المعرفة دون غيره. ويقتضي هذا الوسمُ تصنيفا للمعارف والعلوم والفنون إلى حقول متعددة. وقد يختار صاحب المعجم أحيانا أنْ يصنِّفَ الحقلَ الواحد إلى عدد من الحقول الفرعية، والحقلَ الفرعيَ الواحدَ إلى عددٍ آخرَ من الحقول أكثرَ تخصصا، فيجعل العلوم الدينية مثلا فرعا من العلوم الإنسانية، ويجعل العلوم الاسلامية فرعا من العلوم الدينية، والفقه فرعا من العلوم الإسلامية، وأصول الفقه فرعا من الفقه، وبهذا تتوسع الحقول توسعا كبيرا، ويُحتاجُ إلى مئات من العلامات لوسم هذه الحقول.

- أما النوع الثالث من أنواع الوسوم فيقوم بوظيفة دلالية معجمية، لأنه يتناول تعريف المدخل ودلالته المعجمية. نريد بهذه الوسوم مجموعَ الاصطلاحات والرموزِ التي يستخدمها المعجمي في تقديمه للوحدة المعجمية، وفي تعريفه لها، وفي شرحه للعلاقات التي تربط الوحدات في ما بينها. وترِدُ هذه العلامات والسمات في داخل المادة المعجمية في أثناء الشرح؛ فهناك سماتٌ مخصوصة لإيراد التعريف، وعرْضِ الأمثلة والشواهد، وتفصيل المترادفات، وإبراز المتقابِلات، وتقديم المعاني المختلفة للمادة الواحدة. وقد يستخدم المعجميُّ في سبيل ذلك لغةً واصفةً شارحةً، أو مختصراتٍ ورموزا يستغني بها عن تقديم الشروح بالعبارة اللغوية الصريحة؛ فقد يضع نقطتين فوق بعضهما البعض يرمز بهما إلى أن ما يليهما تفسير لما سبقهما، وقد يضع قوسين يرمز بهما إلى أنَّ ما يأتي به شاهدٌ أو مثالٌ، وقد يرسم فاصلة بين المترادفَين يرمز بها إلى أن اللفظ الثاني مرادف للأول، وقد يرسم دائرة يشير بها إلى أن الثاني مغايرٌ للأول، أو مقابلٌ له، أو غير هذا وذاك.

4.1. قوائم المختصرات والرموز

جرت المعاجم الحديثة عموما على أن تُصدَّر بمقدمة تكون توطئة للمعجم، وعلى أن تُلْحَقَ بهذه التوطئة للعمل المعجمي قائمةٌ بالمختصرات والرموز، فيوضعُ إلى جانب كلِّ مختصَرٍ الكلمةُ التي أُخِذ المختصَرُ منها ليكون مستخدِمُ المعجَم على بيِّنةٍ من أمره حين يعثر على هذا المختصَر أو ذاك، فلا يذهبُ به الوهمُ إلى غيرِ ما أراده المصنِّف؛ فحرف الميم (م) مثلا قد يكون اختصاراً للمفرد، وقد يكون اختصاراً للمؤنث، وقد يكون اختصاراً للمثنى لأنَّ هذه الألفاظ جميعاً تبدأ بحرف الميم، وقد يكون اختصارا لغير هذه المقولات أيضاً، فعلى صانع المعجم إذن أنْ يقول للمستخدِم قبل أن يشرَعَ في قراءةِ عملِه ما الذي يختصرُه هذا المختصَرُ، وما الذي يختصرُه ذاك. وقد يكون الأمرُ أكثرَ إلحاحا في بعض الرموز لأنها لا تحيل على كلمات أُخذَتْ منها. وقد ازداد عددُ هذه المختصرات في المعجم الحديث للقيام بالوصف اللغوي بمقولاته ومستوياته، وتضخَّمَ تضخُّماً كبيرا لا سيما في وصف حقول المعرفة ومصطلحاتها؛ ففي المعجم الفرنسي (روبير الصغير) على سبيل المثال، زهاءُ خمسِ مئةِ مختصَر. أما الرموز التي يؤتى بها من خارج اللغة فليس في هذا المعجم الفرنسي منها إلا سبعةُ رموز إلى جانب عدد من الأرقام الرومانية والعربية وحروف الهجاء[2]. وهو عددٌ يظل ضئيلا حين يُوازَنُ بقائمة المختصرات.

أما المعجمُ العربي، ولا سيما المدرسيُّ منه، فليس فيه إلا أقلُّ القليل من مصطلحات المعجمي، وأدوات عمله. فالمختصَراتُ عموماً نزْرٌ يسير يُعدُّ على الأصابع. أما الرموز فنادراً ما يكون لها في القوائم نصيب.

ليس في معجمين من المعاجم الخمسة التي أخذناها موضوعا للدراسة، وهما المتقَن والوجيز، قائمة بالمصطلحات. أما المعاجم الثلاثة الأخرى فلا تقدم سوى قائمة محدودة بالعلامات النى تعتمدها؛ فليس في المعتمَد إلا أربعُ علامات هي (ج) لوَسْم الجمع، و(جج) لجمع الجمع، و(~) لتكرارِ الكلمة، و(ـُ، ـَ، ـِ) لحركةِ عين المضارع تحت عنوان "تنبيهات". أما رائد الطلاب

ومنجد الطلاب فيضيفان تحت عنوان "اصطلاحات" خمسَ مختصرات إلى هذه القائمة، هي (فا) لاسم الفاعل، و(مف) أو (مفع) لاسم المفعول، و(مص) للمصدر، و(م) للمؤنث)، و(مث) للمثنى، وينفرد رائد الطلاب بمختصَر واحد هو (ر) لِـ (راجِعْ)، وينفرد منجد الطلاب بالهاء (ه) للمفعول به، وبِـ (معّ) لِما هو معروف.

ليس حجمُ المعجم المدرسي سبباً في قلة رموزه ومختصراته؛ فليس في معجم الرائد، وهو معجم كبير الحجم في مجلدين سوى المصطلحات الثمانية التي في رائد الطلاب. وليس في المنجد في اللغة والأعلام، وهو معجم للكبار، سوى مصطلحات منجد الطلاب يضاف إليها عشرون مصطلحا في المجالات العلمية من زراعة وفلك وغيرها. أما المنجد في العربية المعاصرة، وهو آخر ما صدر عن دار المشرق، فليس فيه سوى ست مصطلحات في اللغة وثلاثة عشر في مجالات المعرفة المختلفة.

بيد أنَّ مختصرات المعجم العربي المدرسي ومصطلحاته التي في قوائمه قد لا تكون دائما مطابِقةً لِتلك التي في داخله؛ فليس في المتقَن والمعتمَد مثلا قائمة بهذه المختصَرات مع أنَّ الباحث فيهما لا يلبث أنْ يعثرَ في أحدهما أو في كليهما، على عدد منها، كحرف (ج) للجمع، و(مص) للمصدر، وغيرهما. وليس في رائد الطلاب ولا في منجد الطلاب رموز وعلامات من خارج اللغة، ومع ذلك فإن الباحث يجد في الأول استخداما للأرقام وللأقواس وغيرها، ويجد في الثاني استخداما للخط، وللنقطتين، وللقوسَين، وغيرها. وهذا الأمر شائعٌ في المعاجم المخصصة للكبار أيضا؛ فقد يستخدم صُنّاع المعاجم في وصفِهم ألفاظاً لا يختصرونها في قوائمهم، وقد يشيرون في مداخلهم إلى حقلٍ من حقول المعرفة دون أنْ يشيروا إليه في قوائم المختصرات والرموز؛ فالمنجد في اللغة العربية المعاصرة، على سبيل المثال، يستخدم اثنتين وعشرين علامة لحقول المعرفة في داخله، ولكنه لا يذكر إلا ثلاثَ عشرة علامة منها في قائمته، والمعجم العربي الأساسي يستخدم أربعاً وخمسين علامة للإحالة إلى مجالات المعرفة(3) ولكنه لا يسجلها في قائمة في أول المعجم. وربما يعود

السبب في هذا إلى أنه يستخدم اللفظ فلا يختصره. مثال هذا قوله في مدخل (أكزيما) : "[في الطب]: التهاب في الجلد يصحبه طفحٌ جلدي وبثور".

وكيف دار الأمر، فإنَّ العثورَ على مختصَرٍ هنا أو حقْلٍ هناك في المعجم المدرسي ليس مسجَّلا في قائمته، لا يغيِّر في كفة الميزان التي تظل راجحةً رجحانا كبيراً لمصلحة المعجم الفرنسي.

2. خصائص الوسم في المعجم المدرسي

غياب المختصرات والرموز في المعجم، أو ندرة عددها أمارةٌ على ضَعْفِ العمل المعجمي بشكلٍ عام، لأن صانع المعجم لا بد له من أدواتٍ يستعينُ بها في شرحه. ولا ريبَ في أنَّ في هذا الحُكْم نظراً حين يتعلقُ الأمْرُ بالمعجم المدرسي، ولا سيما حين يكون موجهاً للصغار الذين يحتاجون إلى التكرار، وإلى العبارة الصريحة بدل الرمز والاختصار. غير أن المعاجم المدرسية التي ندرسُها ليست موجهة للصغار؛ فصغارُها هم الطلاب في "المرحلتَين الابتدائية والتكميلية، وحتى الثانوية إلى حد" (رائد الطلاب، ص 6)، أو طلابُ العربية الذين يحتاجون اليوم إلى معجم يكون "أقربَ تناولا، وأكثر سهولة، وأصغر حجما" (الوجيز، ص 5)، أو الباحثون عن معجم يكون "مرجعاً تطبيقياً وسريعا للطلاب والمترجمين" (المتقَن، ص 5). المعجم المدرسي العربي لا يتوجه إلى صغار السِّنِ إذن، بل يتوجه إليهم وإلى مَن هم أكبرُ منهم سِنّاً من تلاميذ التعليم الثانوي، وربما من طلاب الجامعة. إنه معجمٌ يضع "التلاميذ" أو "الطلاب" جميعا في سلة واحدة دون التمييز بينهم(4).

ليس في المعجم المدرسي إلا القليل، أو أقل القليل من الوسوم لَفْظاً ومختصَراً ورمزاً. ومع هذا فإننا سنكتفي من هذه الوسوم بالنوع الأول منها، وهو النوع المتعلق بالعلامات النحوية دون غيرها، فهي الأكثرُ شهرةً، وفيها دليلٌ على ما عداها. وسوف ندرس من هذه العلامات ما يتعلق بقضية النطق والخط، والمقولات النحوية الأصلية كأقسام الكلام، والمقولات النحوية الفرعية كمقولتي النوع والعدد.

1.2. في غياب الوسم أو عدم شموله

1.1.2. الخط واللفظ

يعتبِر النحويون العربُ القدامى أن الخط فرعٌ على اللفظ، وأنَّ المكتوب إنما هو تصويرٌ للمنطوق، وليس هذا الاعتبار ببعيد عما يقول به علماء اللسان في أيامنا. يقول ابن الحاجب: "الخط تصويرُ اللفظ بحروف هجائه [...] والأصلُ في كل كلمةٍ أنْ تُكتبَ بصورةِ لفْظِها بتقديرِ الابتداء بها والوقْف عليها" (شرح الشافية، ج 3، ص ص 315-312). ويفترِضُ هذا الاعتبارُ مطابقةً في الأصل بين المنطوق والمكتوب. غير أنَّ هذه المطابقةَ قد لا تتحققُ لسببٍ أو لآخَر. يقول ابن قتيبة :

> "الكُتّاب يزيدون في كتابةِ الحرف ما ليس في وزْنِه؛ ليفْصِلوا بالزيادة بينه وبين المُشْبِه له، ويُسقطون من الحرف ما في وزْنِه، استخفافاً واستغناءً بما أُبْقِيَ عمَّا أُلْقي" (أدب الكاتب، ص 182).

يرتِّبُ رائد الطلاب، والمتقن الوسيط كلمات المعجم ترتيباً ألفبائياً مبنيّاً على المكتوب، لا على المنطوق؛ فعلى الباحث عن الكلمة فيهما أنْ يعتمد على شكلها في الخط، لا على طريقة نطقها، مثلُهما في هذا مثَلُ المعاجم الفرنسية والانكليزية التي لا تسمح للمستخدِم بالعثور على الكلمة إنْ لم يُحسن كتابتها. لا بد إذن قبل الوصول إلى الكلمة في هذين المعجَمَين من معرفة هجائها، كما لم يكن بُدٌّ في المعاجم الثلاثة الأخرى المبنية على الجذور من استخراج جذر الكلمة للوصول إليها.

ليس في هذه المعاجم المدرسية جميعا -ما بنيَ على الجذور وما بُني على الكلمات- وليس في المعاجم العربية غير المدرسية كذلك، ما يشير إلى نُطق الكلمة الذي قد لا يكون موافقاً لهجائها. ولهذا يعيب كثيرٌ من الباحثين العرب المعاصرين المعجمَ العربي بهذا الغياب، ويُلحُّون على ضرورة كتابة جميع مداخل المعجم كتابةً صوتية على غرار ما هو عليه الحال في عدد من المعاجم الأوروبية.

بيد أنَّ للمعاجم، ولا سيما المدرسية منها، عُذراً في ترْك هذه الكتابة؛ فحاجة العربية إلى هذا النوع من الضبط لا تعادل حاجات لغات أخرى كالفرنسية، على سبيل المثال؛ فالفارق بين المنطوق والمكتوب في الفرنسية فارق هائل، ويحتاج المتعلم إلى معرفة واسعة باللغة الفرنسية ليتمكن من قراءة المكتوب أو من كتابة المسموع على وجهه الصحيح. وليس هذا في العربية لأن كتابة العربية كتابة صوتية إلى حد كبير، فلا يحتاج مستخدم المعجم إلى مَن يشرح له قراءة الكلمة طالما أنها مضبوطة مشكولة؛ فقراءة الكلمة قراءةً صحيحةً رهْنٌ بمعرفة المستخدم لأساسيات القراءة والكتابة، فإن عرَفها لم يحتجْ معها إلى الكتابة الصوتية، وإن لم يعرفْها فليس من شأن المعجم أن يقوم بتدارُك هذا النقص لتعليم المستخدِم أساسيات القراءة. الكتابةُ الصوتية لمداخل المعجم العربي من باب لزوم ما لا يلزم. إنها إرهاقٌ للمعجم بلا فائدة؛ فلا ينبغي للخلاف بين المنطوق والمكتوب في بعض ألفاظ العربية أنْ يُؤخذ حجةً ودليلا على وجوب القيام بكتابة صوتية للمداخل على سبيل التعميم واطراد القاعدة، فهذا الخلافُ نزرٌ يسيرٌ، وخروجٌ على الأصل، ولا ينبغي أنْ يُعمَّمَ القليلُ ليتحوَّلَ إلى أصل.

لكنَّ ما ذكرناه أعلاه ليس عُذرا للمعجم العربي عموما، ولا للمعجم المدرسي على وجه الخصوص، ولا ينهضُ دليلا على ضرورة ترْك الكتابة الصوتية، أو على جواز ترْكها تَرْكاً مطلَقا؛ ذلك أنَّه حين لا يُطابِقُ المنطوقَ المكتوبُ فلا بُدَّ من أنْ يذكرَ المعجمُ البنيةَ الصوتيةَ التي تقابلُ البنيةَ الخطيةَ الواردةَ فيه، ولو كان الخلاف بينهما يسيرا مشهورا، لأن صانع المعجم لا يستقيم منهجُه بإهمال ما هو معروف. ولهذا فإنه يؤخذ على المعاجم المدرسية إهمالُها البنيةَ الصوتية لعدد من الكلمات التي يختلف المنطوقُ فيها عن المكتوب بالزيادة أو بالنقصان؛ فليس في المعاجم الخمسة مثلا إشارةٌ إلى حذفِ الألِف التي في (هذا) و(ذلك) و(اللّه)، و(اللَّهمَّ)، و(الإله)، وغيرها. والأمرُ أعظمُ حين يتركُ بعضُها الإشارةَ إلى الواو الزائدة في (عمرو)[5]، وإلى الألِف الزائدة في (مائة)[6]، لأن كثيرين من مستخدمي العربية من غير المبتدئين، بل من المثقفين، يقرؤون الكلمةَ الأولى

بالواو، والثانيةَ بالألِف لمكان هذين الحرفين في الكتابة، ولا يعرفون أنَّ هذين الحرفَين زيادةٌ في الخط، ولا حظَّ لهما في النطق.

ما الذي يعنيه كلُّ ما ذكرْناه ؟ إنه يعني أنَّ ما لا يوسَمُ فإنما جاء على أصلِه، وسبيلُه أنْ يُلفظَ كما يُكتب، فإن جاء ما يشذُّ عن هذا الأصل، وما لا يُلفظ كما يُكتب فسبيلُه أن يوسَم.

2.1.2. أقسام الكلام

ليس في المعجم المدرسي، كما أنه ليس في المعجم العربي عموما، وسْمٌ للمقولة النحوية التي تحددُ انتماء الكلمة إلى واحد من أقسام الكلام[7] باستثناء ما يأتي أحيانا في رائد الطلاب وفي منجد الطلاب من وسْم لاسم الفاعل، وللمصدر، ولاسم المفعول. أما الاسم، والفعل، والصفة، وغيرُهاً فليس لها وسمٌ في هذه المعاجم.

وهنا أيضاً يُلحُّ كثير من الباحثين العرب المعاصرين على ضرورة وسْم جميع مداخل المعجم بما يحدد المقولة التي ينتمي المدخل إليها على غرار ما هو عليه الحال في المعاجم الأوروبية.

بيد أنَّ للمعاجم، ولا سيما المدرسية منها، عُذراً في ترْك هذا الوسْم أيضاً؛ فحاجة العربية إلى هذا النوع من الوسْم لا تعادل حاجات لغات أخرى كالفرنسية، على سبيل المثال؛ فكثيرٌ من مفردات الفرنسية يكون فيها لأقسام الكلم المختلفةِ كالاسم والفعل والصفة وغيرها شكلٌ واحدٌ[8]، فيحتاج المعجم إلى التفريق بينها، وإلى اعتبار الصيغة الواحدة التي تكون اسما وفعلا كلمتين مختلفتين لهما مدخلان مختلفان لِما يترتب على اعتبار الكلمة اسما أو فعلا من نتائج على صعيد التركيب وعلى صعيد الدلالة في الاستخدامات المختلفة لكل واحد منهما. أما العربية فيتميزُ الحرفُ فيها من غيره من الأقسام لأنَّ الحروف عددٌ محدود محفوظ لا يُخشى معه من أنْ يختلط بغيره؛ فلا حاجة إذن لإغراق مداخل المعجم بسمات ليست لها قيمة فعلية حقيقية. ويتميز الاسم من الفعل في العربية لأنَّ لكل واحد منهما صيغةً صرفية تُغايرُ صيغة

الآخَر فلا يُخشى من أن تختلط بها حتى حين تتشابه حروف الكلمتين، كما في الاسم (ذَهَب) والفعل (ذَهَبَ). بل إنَّ المواضع القليلة التي يمكن أن يلتبس فيها الاسم بالفعل في مثل (هوى)، و(نوى) التي تكون فعلا وتكون اسما يميِّزُ المعجمُ فيها الاسم من الفعل بصورة غير مباشرة حين يُتبِعُ الاسمَ بذِكْرِ جمْعِه، ويُتْبِعُ الفعلَ بذِكْرِ مضارِعِه، أو حركةِ عينِ مضارعه، فلا يُخشى من الخلْط بينهما.

بيد أنَّ من المواضع ما قد يحتاج إلى وسْم للمقولة لِما يترتَّب عليه من خلاف في الدلالة كلَفْظ (سهْل) الذي يكون اسماً للمنبسط من الأرض، ويكون وصْفا للَّين في مقابل ما هو خشِنٌ وصعب. ولا ريب في أنَّ الوسْمَ هنا يؤدي وظيفته حتى حين تسجَّلُ هاتان المقولتان في مدخلٍ واحد باعتبارهما من المشترك الدلالي. ومثالُ هذا أيضا المشتقات التي قد تتحوَّل إلى ما يشبه الأسماء الجامدة كمثّل اسم الفاعل (هاتِف) لِـ "مَن يُسمعُ صوتُه ولا يُرى شخصُه" (منجد الطلاب)، ولِـ "آلة تنقل الكلام أو الأصواتَ إلى بعيد" (رائد الطلاب)، فلا يُجمع في هذه الحالة الثانية إلا جمعَ التكسير.

لا تُعنى المعاجم المدرسية جميعا بهذا النوع من الوسْم للمقولة، فليس في واحد منها وسْمٌ للاسم، أو للفعل، أو للحرف. بيد أنَّ في اثنين منها هما رائد الطلاب ومنجد الطلاب، ثلاثَ علامات لغوية تنتمي إلى مقولات فرعية في داخل مقولة الاسم، وهي علامات الفاعل والمفعول والمصدر. ولا ريبَ في أنَّ لهذه العلاماتِ فائدةً لا تُنكَرُ في الوصف المعجمي، لأنَّ هذه الصِّيَغَ صِيَغٌ نظاميةٌ في العربية، ومن شأنِ ذِكْرِ المقولةِ أنْ يشيرَ إلى الرابط الدلالي بغيرها[9]. لكن هذين المعجَمَين لا يقولان لنا لماذا يتركان صِيَغاً أخرى كاسم الزمان والمكان، واسمِ الآلةِ، واسمِ المرَّة، واسمِ النوع بلا وسْم.

3.1.2. النوع والعدد

من المعروف في العمل المعجمي أن المعجم لا يخصص مدخلا للكلمة المؤنثة حين يكون لها مذكَّرٌ تُشتَقُّ منه، لأن التأنيث فرعٌ على التذكيرٌ؛ فهما إذن تصريفان لكلمة واحدة. ولكن في مداخل المعجم كثيرا من الكلمات المؤنثة التي

ليس لها مذكر، فهي ترِد إذن إلى جانب المداخل المذكَّرة، ويُفترَضُ أنْ يحدِّدَ المعجم لمستخدمِه نوعَ الكلمة مذكرةً أو مؤنثة. تقوم المعاجم المدرسية الخمسة بذِكْرِ النوع والعدد في وصْفها للمداخل. بيد أنَّ وسْم هذه المعاجم جميعاً يتَّسِم بالانتقائية وعدم الشمول، فلا يعرف الطالب أو التلميذ على وجه اليقين إنْ كان المدخل من المذكَّر أو من المؤنَّث، ولا سيما حين لا يكون فيه علامةٌ يمكن أنْ تؤخذ قرينة على التذكير أو التأنيث. مثالُ هذه الكلمات (السيخ) الذي يردُ في أربعة من المعاجم الخمسة دون ذِكرٍ لتأنيثه أو لتذكيره، بل يُكتفي في تعريفه بالقول إنه "السكين الكبير" (في المنجد والرائد والمعتمد)، أو "السكين الكبيرة" (في المتقن). ومثال هذا أيضاً (العَين) التي لا يشير إلى تأنيثها إلا المنجد والمعتمَد، و(الكتِف) التي لا يوسَمُ النوعُ فيها إلا في المنجد والرائد. لا يمكن القول إنَّ هذا التأنيث معروفٌ فلا حاجةَ لِوَسْمِه؛ إذ لو كان الأمرُ على هذه الشاكلة لوجب على المعجمي الاستغناء عن شرح كثير من ألفاظ اللغة العامة لأنها مشهورةٌ متداوَلةٌ بين الناس، وفي هذا ما فيه من التعسف في اختيار ما يُستغنى عنه، ومن غياب الصرامة المنهجية والاطراد في العمل؛ فالمُعجمُ لا يترك وصْفَ المادة ولو كان جميعُ الناس يعرفونها. ثم مَن قال إن المستخدمين يعرفونها ؟ فهذا (الرأس)، على سبيل المثال، يؤنِّثه بعضُهم، وهذا (البطن) يؤنثه كثيرون، وهما في جُمَلِ الزجاجي في "باب ما يُذكَّرُ ولا يجوز تأنيثه من الأعضاء"[10]. ليس في أيٍّ من المعاجم الخمسة حديثٌ عن تأنيث البطن أو عن تذكيره. وهذه (الكِرْشُ) و(الضِّلَع) قد يُذكِّرُهما بعضُهم، وهي في "باب ما يؤنَّثُ من جسد الانسان ولا يجوز تذكيره"[11]، وليس في معجمين من المعاجم الخمسة، هما المتقَن والوجيز، إشارة إلى تذكير أو تأنيث. وقد ينتهي الاسمُ بالتاء فيُظَنُّ أنه مؤنث، وهو ليس بالضرورة كذلك؛ فالعربُ تقول : (حمامةٌ ذَكَرٌ)، و(حمامةٌ أنثى)، و(حيَّةٌ ذَكَرٌ) و(حيَّةٌ أنثى)[12].

لو تدبَّرْتَ نصفَ مفردات المعجم من الأسماء لوجدتَها من هذه الطائفة التي يتركها المعجم المدرسي دون أن ينص على تذكيرها أو تأنيها؛ فالمعاجم الخمسة مثلا لا تشير إلى تأنيث أو تذكير في تعريفها للجمَل، وللكلب، وللدب. لكنها

جميعا تصنِّف (الثور) حُكْماً في خانة المذكَّر، لا لشيء إلا لأن الذكورة واردةٌ في تعريفه، ولأن بعضَها ينسَخُ بعضاً، فقد جاء في تعريفه إنه "الذكر من البقر" (المنجد والمعتمد والوجيز)، أو "ذكر البقر" (الرائد)، أو "ذكر البقرة" (المتقن).

إنْ لم يُذكر نوعُ الكلمة مذكَّرَةً أو مؤنَّثة فلا يستطيع مستخدم المعجم أن يستخرج هذا النوع من تعريفها إلا حين يكون الحظُّ حليفَه في مثل تعريف (الثور)، لأنَّ المذكَّر قد يُفسَّرُ بالمؤنث، وقد يُفسَّرُ المؤنَّث بالمذكَّر؛ فـ (الريف) مذكَّر، ولكنه يُعرَّف بالمؤنَّث فيقال إنه "أرض فيها زرعٌ وخصبٌ تقع خارج المدن والقرى" (رائد الطلاب). وقد لا يكون في التعريف ما يشير من قريب أو من بعيد إلى النوع؛ فـ (الزِّئْبَرُ) : ما يعلو الثوب الجديد من وبرٍ" أو "ما يظهرُ من درز الثوب" (رائد الطلاب)، ولا يُعرف إن كان "ما يعلو الثوبٍ" أو "ما يظهر من درزه" مما يُذكَّرُ أو يؤنَّث.

ألا ينبغي أنْ يكون موضع وَسْم كلِّ هذه المفردات في المعجم المدرسي ؟

ويمكن أن يقال الشيءُ نفسُه في المفرد والتثنية والجمع، وإن كان الأمرُ أقلَّ حِدَّةً وأقربَ متناوَلا لأن المعجم لا يذكر في مداخله إلا المفرد. أما المثنى والجموع فلا مداخلَ إلا لِما ليس له مفردٌ، أو لِما لم يكن له واحدٌ من جنسه، وليس عددُ هذه المفردات بالكثير.

2.2. اللبْس

رأينا في الفقرة السابقة أنَّ الوسْمَ في المعجم المدرسي عملٌ انتقائي؛ فالوسوم قد تغيب تماما في المعاجم، وقد توجد في هذا المعجم ولا توجد في ذاك، وقد تطبَّق على هذا المدخل ولا تطبَّق على ذاك في المعجم الواحد. ونود أنْ نشير هنا إلى سمة أخرى من سمات هذا الوسْم، وهي اللبس.

كنا أشرنا في ما سبَق إلى أنَّ معجَمَين من المعاجم الخمسة، وهما منجد الطلاب ورائد الطلاب، يختاران مختصراً للمؤنث هو حرف الميم (م). غير أنهما لا يستخدمان هذا المختصر وسْماً للدلالة على أنَّ المدخل مؤنَّث؛ إذ هما يستخدمان في وصْفهما للمداخل المؤنثة لفظَ (المؤنَّث) بكامله دون اختصار.

مثال هذا الاستخدام قول المنجد في تعريف (الكتف): "عظْمٌ عريضٌ خلفَ المنكِب (مؤنثة)"، وقول الرائد في تعريف السوق: "موضعٌ تباعُ فيه البضائع، مؤنثة، وتذكَّر". ونجد مثلَ هذا النوع من الوسْم في المعاجم الأخرى التي لا تعتمد على المختصرات، أو لا تذكرُ المختصرات في قوائمها؛ فالمعتمد يقول عن (السِّكِّين): "الآلة التي يُذبَحُ بها (مذكَّر)"، والمتقن يعرِّف (الأذُن) فيقول: "(ج. آذان) عضوُ السمْع، وهي مؤنثة".

ويمكن ملاحظةُ هذا المنهجِ نفسِه في الجمع؛ فالمعجم المدرسي عموماً يستخدم مختصراً هو الجيم (ج) للجمع. غير أنه لا يستخدم هذا المختصَر وسْماً دالا على أن المدخل جمْع، فذلك الوسْمُ يؤديه لفظُ (جمْع) أو (جموع) دون اختصار، كما يستخدم لفظ (مؤنث) حين يريد وسْمَ المدخل بالتأنيث. مثال هذا الوسم باستخدام اللفظ كاملا مداخلُ (نساء) و(نِسْوة)، و(نُسْوة)، و(نِسْوان) :

"نساء : جمعٌ للمرأة" (الرائد)،

"النِّسوة والنُّسوة والنساء والنِّسوان: جموعٌ للمرأة من غير لفظِها" (المعتمَد، والمنجد).

فيمَ يُستخدَم المختصَران (م) و(ج) إذن ؟ إنهما يُستخدمان لوسْم الاسم الذي يأتي بعدهما، لا لوسْم المدخل؛ فالجيم (ج) لصوغ الجمع من المدخل المفرد، وهو أمرٌ بالغ الأهمية في المعجم العربي لكثرةِ الجموع فيه، ولأنها جموعٌ لا يُقاسُ عليها، ولا يضبِطُها إلا السَّماعُ؛ يقول المعتمد مثلا في تعريف (الكاتِب) :

"الكاتب: ج كُتّاب، وكَتَبة، وكاتبون [...]".

فلا تأتي الجيم (ج) هنا لوسْم المدخل، أي (الكاتب)، بأنه جمْع، بل لوسْم الألفاظ التي تأتي بعده : (كُتّاب) و(كَتَبَة) و(كاتِبون) على أنها جموعٌ لهذا المدخل.

والأمرُ نفسُه في الميم (م) التي هي مختصرٌ لـ (مؤنث)؛ فالميم (م) لا تأتي إذن لوسْم الكلمة المدخل بأنها مؤنَّثة، فذلك وسْمٌ يؤديه رائد الطلاب بصريح اللفظ (مؤنَّثة)، وإنما تأتي للدلالة على صَوْغ المؤنّث حين يكون المدخلُ مذكرا، فهي دالةٌ إذن على تأنيث ما يليها، لا على تأنيث ما يسبقها. يقول الرائد في تعريف (قديم) :

"قديم : مضى على وجوده زمانٌ طويل، ج أقدماء وقدامى وقدائم. م قديمة".

ويقول في تعريف (قدّيس) :

"قدِّيس: وليٌّ مؤمن ينتقل إلى نعيم الله طاهرا نقياً من كل عيب. م قدِّيسة".

يبدو واضحاً أنَّ المختصرَ (م) يأتي ليدل على أنَّ الكلمةَ التي تليه (قديمة) هي المؤنثُ للمدخل (قديم)، و(قدِّيسة) هي المؤنث للمدخل (قدِّيس)، تماما كما تدل (ج) على أنَّ الكلمات التي تليها: (كُتاب)، و(كَتَبَة) و(كاتبون) جمعُ المدخل (كاتِب).

بيد أننا نجد التعريف التالي في مدخل (كائنة) في الرائد نفسه :

"كائنة : ج كائنات وكوائن، -1 م كائن -2 حادثة -3 الكائنات : الموجودات"

إنْ أخذنا بالمثالَين السابقين في (قديم) و(قدِّيس)، وبما هو موجود في هذا المثال نفسه في جمع (الكائنة) على (كائنات) و(كوائن) قُلْنا إن (الكائن) مؤنث (الكائنة)، وهذا بالطبع عكس المراد؛ فليس المختصر هنا لتأنيث ما يليه، كما هو الحال في أمثلة التأنيث والجمع التي رأيناها أعلاه، بل لاعتبار المدخل نفسِه مؤنثا لما يلي المختصر؛ فكأن المختصر نفسَه يُستخدَمُ بمعنيين اثنين في المعجم الواحد:

- مرةً للدلالة على أن الكلمة التي تليه مؤنث للمدخل المذكر؛ فـ (قديمةٌ) مؤنث لـ (قديم) :

م 1 = مؤنَّث المدخل ما يلي

- ومرةً للدلالة على أنَّ الكلمة التي تليه مذكَّرٌ للمدخل المؤنث؛ فـ (كائن)

مذكَّرٌ مؤنثه (كائنة) :

م 2 = المدخل مؤنث لما يلي

في غياب وسْم للمدخل يحدد تذكيره أو تأنيثه يكون المختصَرُ هنا مصدراً للَّبس؛ فقد يُفهَم منه أنَّ المدخل مذكَّرٌ وما يليه مؤنَّثُه، وقد يُفهم منه عكس هذا تماماً، أي أنَّ المدخلَ مؤنَّثٌ وما يليه مذكَّرُه. ولن تجد في أي من المعاجم العربية المدرسية، ولا في غيرها من المعاجم العربية الحديثة، تمييزاً لهذين النوعين في وسْم المؤنث والجمع.

3.2. المراوحة بين الشرح والوسم

قلنا إن علامات المعجمي ومصطلحاته تتوزع على ثلاثة أشكال رئيسة: ألفاظٍ من اللغة، ومختصراتٍ لهذه الألفاظ، ورموزٍ خطية ليست من مفردات المعجم. وقد رأينا ازدياد الشكلَين الأخيرين وهما المختصَرات والرموز لسببين مهمَّين :

- أما السببُ الأول فهو الايجاز؛ لأن المختصَرَ الواحد، أو الرمزَ الواحدَ قد يغني عن الكلام الكثير. ومعلومٌ أنَّ هذه الرموز والمختصرات كثيرةُ الدوران في المعجم، لا يخلو مدخلٌ واحدٌ من عددٍ منها؛ فلو تكلَّف صانعُ المعجم أن يعبِّر عن كل وظيفةٍ من الوظائف التي تقوم بها هذه الرموز والمختصرات بالكلام العادي الذي يتوسَّلُ بمفردات اللغة لضاق المعجم بطول العبارة، فاحتاج إلى عدد كبير من الصفحات، ذلك أنَّ استخدامَ حرفٍ واحدٍ في اختصار كلمة، ورمزٍ خطي بسيطٍ كالخط، أو النقطة، أو الفاصلة في مقابل كلماتٍ كثيرة يُوفِّرُ مساحةً واسعةً في المعجم، ويوفِّر على المعجمي مشقةً كبيرة.
- وأما السبب الثاني فهو الدقة والضبطُ ليجريَ العملُ المعجمي على سَنَنٍ واحد؛ لأنه حين يختار حرفا أو رمزا من خارج اللغة، كما يفعل عالِمُ الرياضيات حين يستخدم رموزا للدلالة على الجمع والطرح والقِسمة والضرب والاشتمال، وغيرها، يستغني بالحرف وبالرمز عن تعدد العبارات في شرح الأمر الواحد؛ ذلك أن في اللغة متسعا للتعبير عن الفكرة الواحدة

بعبارات مختلفة، فإن اعتمد رموزا وعلامات سمَحَ له هذا الأمرُ بعمل منهجي يتَّسِم بالضبط والصرامة؛ فمختصَرُ (ج) مثلا يغني عن عبارات متعددة من مثل: (جمع)، و(الجمع)، و(جمعُه)، و(الجمع منه)، و(يُجمَع)، و(يُجمَع على)، إلخ ...

بيد أنَّه ليس لهذه المختصرات والرموز على أهميتها إلا دورٌ هامشي في المعجم المدرسي العربي، ما يدل على تطور محدود للتقليد المعجمي فيه. ولعل من أبرز الدلائل على هذا التطور المحدود المراوحةُ وعدمُ الاستقرار في الوسم الذي يمكن أن نلاحظ مظهرَين من مظاهره :

- أما المظهر الأول فهو العجز أحيانا عن بلورة المصطلح، أي عدم القدرة على الانتقال من شرح المفهوم إلى ابتكار مصطلح موحَّد للتعبير عنه. وهذا يعني عدم القدرة على الانتقال من مفردات اللغة العامة إلى التعبير المصطلحي؛ فهناك شروح وأوصافٌ ليس لها وسْمٌ يقابلُها، إذ لا يُعتمَدُ فيها لفظٌ محدد، أو مختصَرٌ، أو رمز. وهذا دليلٌ على عمل لم يستكمل أدواته بعد. مثال هذه الشروح ما يتناولُ الفارق الذي بين اللفظ والخط. يتوقف منجد الطلاب مثلا عند الفارق بين اللفظ والخط في (لكنْ) و(لكنَّ) -وحسَناً فعل- فيقول في مدخل (لكنْ): "أصلُها لاكِن حُذفَت الألف خطا لا لفظا"، ثم يقول في مدخل (لكنَّ): "أصلُها لاكِنَّ حُذفتْ ألِفُها خطا لا لفظا"؛ فلا يجد مصطلحا أو رمزا يعبِّرُ به عن الفارق بين المكتوب والمنطوق، فيحتاج إلى استخدام جملة يشرح بها ما يريد.

- أما المظهر الثاني فهو غياب مختصَرات لبعض ألفاظ الشرح المعجمي؛ فمن المعروف أنَّ صانعَ المعجم يعمد عموماً إلى اختصار مصطلحاته أو إلى اختصار المصطلحات التي يكثر دورُها في شرحه؛ فهو مثلا يختصر (الجمع) بحرفه الأول (ج)، و(جمع الجمع) بالحرف الأول من الكلمتين اللتين يتركب منهما (جج)[13]، إلخ. وهذا ما يقوم به عددٌ من المعاجم المدرسية التي أخذناها موضوعاً للدراسة. غير أنَّ هذه المعاجم نفسَها تتوقف في مصطلحات أخرى فلا تختصرها، ولا تذكرها في قوائم المختصرات والاصطلاحات. مثال

هذه المصطلحات مصطلح (الواحد) و(الواحدة) الذي نجده في أربعة من المعاجم الخمسة التي درسناها، ففي مدخل (الشجَر) يقول المنجد: "الواحدة [شجَرة]"، وفي مدخل (شجرة) يقول الرائد: "واحدةُ الشجَر"، وهو ما نجده في مداخل أخرى مما تكون فيه التاء التي تضافُ إلى اسمِ الجنسِ علامةَ الوحدةِ لا علامةَ التأنيث، كـ (تمر) و(تمرة)، و(نخل) و(نخلة)، وغيرُ هذا في العربية كثير. ولكن أيّاً من هذه المعاجم لا يذكر (الوحدة) في مصطلحاته، ولا يختصرها في قوائمه.

4.2. عدم الاطراد

ثمة سمةٌ أخيرةٌ نود الوقوف عندها في المعجم المدرسي العربي، وهي عدمُ الاطراد؛ فالمعجم المدرسي، مثلُه في هذا كمثل المعجم العام، لا يستقر على وجه من الوجوه، ولا يسلك سبيلا يمضي فيه إلى آخِر الشوط. ونحن نعني بذلك أنه لا يعمِّمُ منهجه، بل هو دائم التقلّب في وصفه. ولن نمثل لهذه السمة إلا بأمثلة من الوسوم اللغوية التي اخترنا الاقتصارَ عليها.

تكتبُ العربيةُ (لكنْ) و(لكنَّ) دون ألِف بعد اللام. وكان يمكن في عملية وسْم مضبوطة للمداخل أن يقدِّمَ المعجمُ كتابةً صوتيةً لهاتين الكلمتين، وأن تَرِدَ هذه الكتابةُ بين معقوفَين [لاكِنْ] على غرار ما يجري في كثير من المعاجم الأوروبية المشهورة، أو أن يكون لها مصطلحٌ آخر، أو مختصَرٌ أو رمزٌ يتفق المعجميون عليه في التفريق بين المنطوق والمكتوب. غير أن المعجم العربي يفضِّلُ الشرحَ على الوسْم، فيقول الوجيز شارحاً هذا الفرق في مدخل (لكنْ) : "أصلُها (لاكن) حُذفت الألف خطا لا لفظا". وهو في هذا يقول ما يقوله المنجد والرائد والمتقن.

بيد أنَّ هذا الشرحَ لا يطَّرِد، فلا يُعمَّمُ على (لكنَّ) التي يكتفي بتعريفها على الشكل التالي: "حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وهو من أخوات (إنَّ) ومعناه الاستدراك".

ويقوم المعتمَد بما يقوم به الوجيز مع تبادلٍ في الأدوار، فيقول في مدخل (لكنَّ) : "وأصلُها (لاكنَّ) حُذفت الألف خطا لا لفظا". غير أنَّه لا يعلِّق بشيء من مثل هذا على (لكنْ).

أما المنجد فأحسنُ حالا، لأنه يعتمد في (لكنَّ) ما اعتمده في (لكنْ) مع اختلاف يسيرٍ في العبارة. غير أنه لا يمضي إلى أبعدَ من هذا لا في اعتماد رمزٍ أو مختصر، ولا في طردٍ وتعميم؛ فهو لا يعممُ على كلمات أخرى يختلف فيها الخط عن اللفظ؛ فهو مثلا يضبط (هذا) بألِف صغيرة فوق الهاء في المدخل المخصص للهاء. أما في المدخل المخصص لـِ (ذا) فتُكتبُ (هذا) بغير ألِف، فلا هي بعد الهاء، ولا هي فوقها. وكذلك يفعل في (ذلك) التي لا تُكتَب بالألِف، ولا يُنبَّه على أنها تُلفَظُ بألِفٍ بعد الذال. وليس في (الإله) ولا في (الإلهيات) لا ألفٌ في الخط، ولا تنبيه على اللفظ.

وتتجلى صعوبةُ الطَّرْدِ في مسألة التفريق بين اللفظ والخط في المدخلَين المخصَّصَين لـ (مائة) و(عمرو). يقول منجد الطلاب في مدخل (مائة): "المائة بألِفٍ خطاً لا لفظا"، أما رائد الطلاب فلا ينص على أن الألِف فيها زيادةٌ في الخط، بل يكتفي بالقول : "مِئة. (وتُكتب أيضا : مائة) عشر عشرات". وكذلك يفعل المنجد في (عمرو) حين يقول : "اسم علم. وتُلحَق به الواو رفعا وجراً تفرقة بينه وبين عُمَر"، فلا يفهم الطالب من قوله إن الواو "تُلحَق به في الرفع والجر" أن هذه الواو لا حظَّ لها في اللفظ، كما لا يفهم من قول الرائد إن مئة "تُكتَبُ أيضا : مائة" أنَّ هذه الألِف تُكتب ولا تُلفظ.

ما لا يطَّردُ في وسْمِ الفرْقِ بين المنطوق والمكتوب لا يطَّرِدُ في وسْمِ التأنيث أيضاً، ولا يطَّرد في غيرِ التأنيث من أبواب الوسم على اختلاف أنواعه وأشكاله ووظائفه. بحثْنا في المعاجم المدرسية عن ستة مداخل لحيوانات معروفة هي البغل، والثور، والجمل، والحمار، والدب، والكلب للنظر في وسْمِها؛ فماذا كانت النتيجة ؟

يذكر الرّائد والمعتمد أن مؤنث (الحمار) (حمارة)، وأنَّ مؤنث (البغل)، أو أنثاه، (بغلة)، ثم يتوقف التأنيث عند هذا الحد.

لِمَ يختار هذان المعجمان مؤنث (الحمار) و(البغل) دون غيرهما ؟ لا جواب.

ولِمَ يختار المتقن مؤنث (البغل) دون سواه ؟ لا جواب.

ولِمَ يسكت المعجمان الباقيان، المنجد والوجيز، عن التذكير والتأنيث في المداخل الستة ؟ لا جواب.

ليس في المعجم المدرسي العربي ما يمكن أنْ يطَّرِدَ ويُعمَّم إلا الغياب.

الإحــالات

1- اعتمدنا في هذا البحث على المعاجم المدرسية التّالية :

- منجد الطلاب، بيروت : دار المشرق، ط 52 ؛ 2008. نظر فيه ووقف على ضبطه فؤاد أفرام البستاني.
- رائد الطلاب، معجم لغوي عصري للطلاب، بيروت : دار العلم للملايين، ط 28؛ 2004. تأليف جبران مسعود.
- قاموس المعتمَد المدرسي، بيروت : دار صادر، ط 1؛ 1426 هـ/2005 م. قدم له بشارة زين الشدياق.
- المعجم الوجيز المدرسي، بيروت : دار ومكتبة الهلال، 2007. "تأليف لجنة من الأساتذة بإشراف صلاح الدين الهواري.
- المنقّن الوسيط، معجم مدرسي، بيروت : دار الراتب الجامعية، د.ت. إعداد دائرة النشر والترجمة: هزار الراتب وجميل أبو نصري.

1- يستخدم المعجم مثلا الأرقام الرومانية I، II، III، والأرقام العربية .. 1، 2، 3، .، وحروف الهجاء : A, B, C.

3- Alaa Hilal. Le statut du terme dans le dictionnaire général. pp. 399-402.

4- "وكيف دار الأمر [...] فإن عناوين هذه المعاجم، ومقدماتها في بعض الأحيان، تقول تصريحا أو تلميحا إن حاجات التلميذ من المرحلة الابتدائية حتى الثانوية، بل ربما حتى الجامعة، حاجات يمكن أن يستجيب لها كتاب واحد يرجع إليه التلاميذ في سن الطفولة وفي سن المراهقة وفي سن الشباب، لأن المعجم المدرسي، أو معجم الطلاب، في ما يبدو، يتوجه إليهم جميعا دون التمييز بينهم. وفي هذا ما فيه من العسف، ومن قسر للمعجم على المراوحة والترجح بين حاجات هذا وذاك، وهي بالضرورة حاجات متباعدة لا يمكن الجمع بينها" (حسن حمزة، "المعاجم المدرسية العربية من خلال مقدماتها"، ص 124).

5- قال ابن قتيبة : "باب ما زيد في الكتاب. تدخُل في (عمْرو -في حال رفعه وجرِّه- الواو؛ فرْقاً بينه وبين (عُمَر)، فإذا صرتَ إلى حال النصب لم تُلْحق به واوا؛ لأَن (عمْراً) ينصرف، و(عُمَرَ) لا ينصرف؛ فكان في دخول الألف في (عمْرو)، وامتناعها من دخولها في (عُمَرَ) في حال النصب فرق، فلم يأتوا بفرْقٍ ثان" (أدب الكاتب، ص ص 200-201)

6- قال ابن قتيبة : "و(مائة) زادوا فيها ألفاً؛ ليفصلوا بينها وبين (منه). ألا ترى أنك تقول: "أخذتُ مائة" و"أخذت منه" فلو لم تكن الألِفُ لالتَبَس على القارئ" (أدب الكاتب، ص 201).

7- في التراث العربي من كتاب سيبويه إلى أيامنا، أنَّ أقسام الكلام ثلاثةٌ هي الاسم والفعل والحرف. أما الأقسام الأخرى فإنما هي أقسامٌ فرعيةٌ داخل مقولةِ الاسم.

انظر على سبيل المثال :

Hassan Hamzé. « Les parties du discours dans la tradition grammaticale arabe »

ولا سيما ص ص 93-97.

8- يعود عددٌ غيرُ قليل من حالات هذا الاشتراك في الصيغة إلى الصراع بين الفرنسية واللاتينية، وإلى الرغبة في إغناء اللغة الفرنسية لتحل محل اللغة اللاتينية في مجالات الأدب والثقافة. ولهذا يحثّ دي بلاي الفرنسيين على استخدام الصيغة الواحدة، صيغة الفعل غيرِ المصرَّف، اسما وفعلا، واستخدام الصفة اسما(L. J. Calvet. La guerre des langues, p. 69).

9- ما يدعو إلى التأمل والنظر أنْ يقوم المعجم المرتَّب ترتيبا ألفبائياً للكلمات بوَسْم اسم الفاعل (فا)، واسم المفعول (مف)، فينص رائد الطلاب مثلا على أنَّ المعنى الأول لـِ (هاتِف) هو (فا)، أي أنَّه اسم فاعل من فعل (هَتَفَ)؛ فعلى القارئ أنْ يبحث عن هذا المعنى الأول في مدخل الفعل إذن. غير أنَّ الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول في هذا المعجم في فصول متباعدة لأنه لا يعتمد على الجذر في تصنيفه

10- باب ما يُذكَّرُ ولا يجوز تأنيثه من الأعضاء: الرأس والجبين والفم والأنف والمِنخر والثغر والناب والناجذ والذقن والبطن والمِعا: واحد الأمعاء، والشبر والباع والظفر والثدي" (الجمل، ص 295).

11- "باب ما يُؤنَّثُ من جسد الإنسان ولا يجوز تذكيره : العين، والأذن، والكبد، والكِرْش، والرِّك، والفخذ، والساق، والقدم، والعقِب، والعضُد، والصبَع، والضِّلَع، واليد، والرجْل، والكَف، والعجُز، والكُراع، والقِتْب من أقتاب البطن، وهي الأمعاء، والسِّنُّ، واليمين، والشمال" (الزجاجي، الجمل، ص 292).

12- R. Balchère et Demombynes. Grammaire de l'arabe classique, p. 106.

أما الفيومي في المصباح المنير فينقل عن الزجّاج أنه يقال: (رأيتُ حماماً على حمامة) أي "ذكَراً على أنثى".

13- يعود هذا التقليد المعجمي إلى ما قام به الفيروزابادي في القاموس المحيط إذ كتب: "...مكتفياً بكتابةِ ع د ة ج م عن قولي موضِعٌ وبلدٌ وقريةٌ والجمْعُ ومعروف" (ج1، ص 4). ويذكر نصر الهوريني، محقق القاموس، أن الفيروزابادي "جعل فيه أحرفاً خمسةً رمْزاً نظمَها هو في قوله :

وما فيه من رمْز فخمسةُ أحْرُف فميمٌ لِمعروفٍ، وعينٌ لِموضِعِ
وجيمٌ لِجمْعٍ، ثم هاءٌ لِقريةٍ ولِلبلَدِ الدالُ التي أهمِلَتْ فَعِ

[...] وبقي الرمز بالجيمَين إشارةً لجمع الجمع، أو بثلاثٍ لجمع جمع الجمع" (فوائد في معرفة اصطلاحات القاموس، ج 1، ص 8).

المصادر والمراجع

أ- باللّغة العربيّة

- ابن منظور، لسان العرب، بيروت : دار صادر، د.ت.
- ابن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة 3؛ القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى، 1377هـ/ 1958 م.
- الأستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، بيروت : دار الكتب العلمية، 1395 هـ/ 1975 م.
- الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق علي الحمد، طبعة 1 ؛ بيروت -إربد : مؤسسة الرسالة ودار الأمل، 1404 / هـ 1984 م.
- الفيومي، المصباح المنير، بيروت : المكتبة العلمية، د.ت.
- الفيروزابادي، القاموس المحيط، بيروت : دار الفكر، د.ت. قدَّم له وعلّق عليه نصر الهوريني.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد : كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي، طبعة 1؛ بيروت : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1408 هـ/1988 م.
- حمزة، حسن، "المعاجم المدرسية من خلال مقدماتها"، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، عدد 16، 2010، ص ص 117-146.
- المنجد في اللغة العربية المعاصرة، طبعة 1؛ بيروت : دار المشرق، 2000 م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، طبعة 3 ؛ دار عمران، 1985 م.
- المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لاروس، 1420 هـ/1999 م.

ب- باللغة الأجنبية

- Blachère, R. et M. Gaudefroy-Demombynes, 1975. Grammaire de l'arabe classique. Paris : Maisonneuve et Larose.
- Calvet, Louis-Jean, 1999. La guerre des langues et les politiques linguistiques. Hachette Littératures.
- Hamzé, Hassan, 1994. « Les parties du discours dans la tradition grammaticale arabe », in Louis Basset et Marcel Perennec (éds.), 1994. Les classes des mots: traditions et perspectives. Presses Universitaires de Lyon. pp. 93-115.
- Hilal, Alaa, 2010. Le statut du terme dans le dictionnaire général. Thèse de doctorat sous la direction de Hassan Hamzé. Université Lumière-Lyon 2.
- Robert, Paul, 2004. Le Nouveau Petit Robert: texte remanié et amplifié sous la direction de Josette Rey-Debove et Alain Rey. Paris.